في ظل استمرار زخم السوق الرئيسي الذي يواصل ارتفاعه للأسبوع الخامس على التوالي

786 مليون دينار سيولة أسبوعية لـ «البورصة».. بقفزة 27٪

- خارطة المراكز الاستثمارية تشهد تغييرات كبيرة.. والأسهم المتوسطة والصغيرة تتصدر واجهة التعاملات
- 37,8 مليون دينار مكاسب السوق الأسبوعية.. و88٪ زيادة بأحجام التداولات إلى 4,7 مليارات سهم

شريف حمدي

في ظل تحولات لافتة على مستوى خارطة الاستثمار ببورصة الكويت، تشهد الفترة الحالية تدفقات نقدية كبيرة مدفوعة بالإقبال اللافت على أسهم متوسطة وصغيرة مدرجة بالسوق الرئيسي الذي يحافظ على وتيرة صعوده للأسبوع الخامس على التوالي.

وتتجلى تغيرات المشهد بسوق الأسهم الكويتي في استهداف عدد من الأسهم المتوسطة والصغيرة في قطاعات متنوعة من قبل مجاميع استثمارية تضخ أموالا طائلة للسيطرة على حصص الأغلبية بشركات تمثل فرصا واعدة.

هذا التوجه انعكس بشكل مباشر على مستوى السيولة التي قفزت بنسبة 27٪ بنهاية التعاملات الاسبوعية ببلوغها 786 مليون دينار بمتوسط يومي ارتفع الى 157 مليون دينار ارتفاعا من 619 مليون دينار بمتوسط يومي 124 مليون دينار الأسبوع الماضي، وسجلت جلسة افتتاح الأسبوع أعلى مستوى للقيمة خلال 2025، ببلوغ الإجمالي 182,6 مليون دينار عندما استهدفت مجاميع استثمارية سهمي «أسيكو» و«إيفا» بشكل مكثف.

ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع معدلات التدفقات النقدية خلال الفترة المقبلة مع اتساع دائرة استهداف المستثمرين للأسهم الواعدة من جهة، واستئناف الإقبال على الأسهم القيادية بعد انتهاء فترة الربع الثالث للاستعداد لمرحلة الكشف عن النتائج المحققة في فترة الأشهر الـ 9.

وتمحورت السيولة الأسبوعية، حول أسهم متنوعة مثل «أسيكو» و«إيفا» و«جي اف اتش» و«الأولى» و«اكتتاب»، وكذلك أسهم بنكية مثل «بيت التمويل» و«الوطني» و«الدولي»، هذا التنوع في توجيه السيولة يعطي اشارات واضحة الى ان السوق بات يحظى بتوازن يضمن له تدفقات مرتفعة بشكل مستدام على عكس ما كان في السابق.

القيمة السوقية

وواصلت القيمة السوقية مكاسبها بنهاية تعاملات الأسبوع وإن كانت بوتيرة أقل، إذ أضافت القيمة 37,79 مليون دينار بنسبة ارتفاع 0,07٪، عززت بقاءها فوق مستوى 52,5 مليار دينار، وكان لافتا ان جلسة الأحد شهدت مكاسب سوقية بنحو 109 ملايين دينار بدعم التوسع في الشراء، فيما جنحت جلسة الاثنين للانخفاض بشكل محدود بنحو مليوني دينار فقط، لكنها في جلسة الثلاثاء استعادت مكاسبها المعتادة وحققت 203 ملايين دينار، ومع جلسة الاربعاء جنحت البورصة للتراجع بنحو 84 مليون دينار، ومع عمليات البيع لجني الأرباح تراجعت بنحو 188 مليون دينار في جلسة ختام الأسبوع أمس، لتنهي البورصة مجمل تعاملات الأسبوع على مكاسب. وبنشاط قياسي ارتفعت أحجام التداول بنهاية الأسبوع بنسبة 88٪، بإجمالي 4,75 مليارات سهم مقابل 2,52 مليار سهم الأسبوع الماضي، وكان لافتا أن كميات التداول تخطت مليار سهم بأول جلستين ثم تراجعت عن هذا المستوى بقية جلسات الأسبوع. وأنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على تباين في اداء مؤشراتها، إذ ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بـ 92 نقطة ليصل إلى 8428 نقطة ارتفاعا من 8336 نقطة بنسبة 1,1٪، فيما تراجع مؤشر السوق الأول بمقدار 14 نقطة بنسبة 0,15٪، ليصل إلى 9301 نقطة من 9315 نقطة الأسبوع الماضي، وارتفع مؤشر السوق العام بـ 7 نقاط ليصل إلى 8780 نقطة من 8773 نقطة بنسبة ارتفاع 0,07٪.

توقعت قيادة البنوك السعودية التحوّل بالتمويل الإسلامي لتنويع الإصدارات

«فيتش»: انخفاض الفائدة يفتح شهية بنوك الخليج لإصدار الصكوك

العربية: قال الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في «فيتش» للتصنيف الائتماني بشار الناطور إن البنوك في منطقة الشرق الأوسط ما زالت تعتمد بصورة رئيسية على الودائع كمصدر تمويل أساسي، رغم تزايد توجهها نحو تنويع مصادر التمويل والإصدارات، لاسيما في السعودية حيث يتجاوز نمو التمويلات نمو الودائع.

وأوضح الناطور في مقابلة مع «العربية Business» أن ثقافة تنويع مصادر التمويل لم تعد مقتصرة على الحكومات، بل أصبحت نهجا متبعا من قبل البنوك والشركات في المنطقة، مضيفا أن بعض الدول رغم ارتفاع أسعار النفط، لاتزال تصدر الصكوك والسندات بهدف تعزيز مرونتها التمويلية.

وتوقع أن تنهي أسعار الفائدة العام الحالي عند مستوى يقارب 4٪، على أن تتراجع إلى نحو 3,25٪ في العام المقبل، موضحا أن انخفاض الفائدة يمثل حافزا رئيسيا للمصدرين سواء من البنوك أو الشركات أو الحكومات لإعادة هيكلة ديونهم السابقة أو تثبيت تكلفة اقتراض منخفضة لفترات أطول.

وفيما يتعلق بتطورات سوق الصكوك، أوضح الناطور أن بعض الإصدارات الأخيرة، مثل الصكوك الحكومية السعودية والإماراتية، تضمنت بنودا جديدة تتيح تحويل الأصول وتسجيلها باسم المستثمرين في حال الإفلاس، وهو ما يعكس تطورا في البنية الشرعية والهيكلية للصكوك.

وشدد على أن «فيتش» لا تعتبر هذه الصكوك مدعومة بالأصول، بل تواصل تصنيفها كصكوك غير مدعومة بالأصول، موضحا أن عملية تحويل الأصول في حالات الإفلاس لاتزال غير مختبرة قانونيا، كما أن بعض التشريعات الوطنية لا تسمح بتحويل ملكية الأصول للمستثمرين الأجانب.

وأكد أن المرحلة المقبلة ستشهد نشاطا متزايدا في سوق الإصدارات الإسلامية في ظل بيئة تمويلية أكثر مرونة، وتنامي اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بتعزيز حضورها في أسواق رأس المال.

وكانت دول الخليج قد سارعت إلى إصدار ديون دولية خلال سبتمبر الماضي، مستفيدة من تراجع الهوامش فوق سندات الخزانة الأميركية إلى مستويات تعد من الأدنى تاريخيا، حيث جمعت السعودية وأبوظبي والبحرين والكويت أكثر من 27 مليار دولار الشهر الماضي عبر إصدارات من السندات المقومة بالدولار والصكوك، فيما اعتبره مصرفيون ومستثمرون أنشط شهر لإصدارات الدين في المنطقة منذ سنوات.

ويأتي هذا التحرك أيضا في ظل سعي دول الخليج إلى الاستفادة من الطلب القوي من المستثمرين، خاصة مع تزايد توقعات الأسواق بأن الفيدرالي الأميركي سيواصل خفض أسعار الفائدة في الاجتماعات المقبلة.

المعدن الأصفر سيستفيد حال حدوث تصحيحات قوية في أسواق الأسهم

الذهب يواصل الصعود مستفيداً من تراجع الفائدة

وكالات: استقرت أسعار الذهب قرب ذروتها خلال تعاملات أمس، وذلك بعدما بلغت مستوى قياسيا جديدا فوق 4 آلاف دولار للأونصة أول من أمس، إثر موجة صعود حادة جعلت الأسعار عرضة لتصحيحات هبوطية، وسط مؤشرات على أن المعدن الثمين يتداول عند مستويات مفرطة في القوة.

واستقرت أسعار السبائك قرب 4040 دولارا للأونصة، أي أقل بنحو 20 دولارا من الذروة التاريخية التي بلغتها الأربعاء، وتراجعت بنحو 1٪ في وقت سابق من جلسة التداول، وتظهر المؤشرات الفنية أن الذهب يتداول في منطقة «تشبع شرائي» منذ نحو شهر، ما يرجح أن بعض المستثمرين بدأوا جني الأرباح، عقب موجة ارتفاع استمرت 4 أيام متتالية.

أما المعادن الأخرى فارتفعت أسعار البلاديوم بنحو 2,5٪ بعد صعودها بأكثر من 7٪ خلال جلسة التداول أول من أمس، كما ارتفعت الفضة 1,5٪، لتظل قرب مستوى قياسي وفقا لبيانات «بلومبرغ» اللحظية التي تعود إلى عام 1993، فيما ارتفع البلاتين بنسبة 1٪.

وفي هذا السياق، أكد مدير قسم الأبحاث والتدريب في «ضمان ماركتس» حبيب عقيقي، أن العوامل الداعمة لارتفاع أسعار الذهب لاتزال قائمة، وفي مقدمتها تراجع معدلات الفائدة الحقيقية، والطلب القوي من البنوك المركزية، إضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية عالميا.

وقال عقيقي في مقابلة مع «العربية Business»، إن هناك علاقة عكسية شبه مثالية بين معدل الفائدة الحقيقي وأداء الذهب، مشيرا إلى أنه «كلما تراجعت الفائدة الحقيقية بنسبة 1٪، يرتفع الذهب بنحو 0,87٪». وأضاف أن استمرار السياسات النقدية التيسيرية والضغوط التضخمية يدفعان معدلات الفائدة الحقيقية نحو المزيد من الانخفاض، ما يعزز جاذبية المعدن النفيس.

وأشار إلى أن البنوك المركزية حول العالم اشترت أكثر من ألف طن من الذهب سنويا منذ عام 2023، في إطار سعيها لتقليص اعتمادها على الدولار الأميركي والسندات المرتبطة به، لافتا إلى أن هذه التحولات تدعم الطلب العالمي على الذهب. كما أسهمت المخاوف الجيوسياسية وتراجع الدولار في تعزيز موجة الصعود الحالية.

وحذر من احتمال حدوث تصحيحات سعرية، لافتا إلى أن مؤشر التشبع الشرائي (RSI) للذهب وصل إلى مستويات تاريخية مرتفعة، ما قد ينذر بتراجع مؤقت، على غرار ما حدث في عامي 2011 و2012، لكنه شدد على أن أي تراجعات ستكون محدودة ما لم تتغير الأساسيات الداعمة للذهب. وأضاف ان الذهب سيبقى أحد الأصول المستفيدة في حال شهدت أسواق الأسهم تصحيحات قوية، مشيرا إلى أن التدفقات الاستثمارية غالبا ما تتجه نحو الملاذات الآمنة في فترات اضطراب الأسواق.

بفضل ما حصلت عليه الشركات من حجم أعمال ضخم وتطويرها لإستراتيجياتها

280 مليون دولار أرباح الشركات المنبثقة عن «العربية للطاقة» في 2024

(كونا): أعلن الأمين العام للمنظمة العربية للطاقة (أوابك سابقا) جمال اللوغاني عن تحقيق الشركات المنبثقة عن المنظمة أرباحا صافية تجاوزت 280 مليون دولار في عام 2024، مؤكدا أنها «الأعلى في تاريخها».

وقال اللوغاني في كلمة افتتاحية بالاجتماع التنسيقي السنوي الـ 54 للشركات العربية المنبثقة عن المنظمة إن هذه الأرباح تحققت بفضل ما حصلت عليه الشركات العربية من حجم أعمال «ضخم» وما قامت به من إجراءات لتطوير استراتيجياتها لتواكب تطورات السوق.

وأكد أهمية تقديم الدعم اللازم للشركات المنبثقة عن المنظمة بما يسهم في نمو الشركات وازدهارها وتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.

وشدد على أهمية البناء على الاجتماعات التي انعقدت خلال الفترة السابقة ونتائجها الإيجابية والانطلاق منها نحو مرحلة جديدة تقوم على فتح مجالات للتعاون فيما بينها وبين الشركات الوطنية ذات الطبيعة والنشاط المماثل في الدول الأعضاء بالمنظمة.

وثمن الجهود الكبيرة المبذولة من الشركات واعتبرها حافزا لمزيد من التعاون العربي المشترك، مشيرا إلى أن الدور «المحوري والبناء» الذي تقوم به الشركات العربية المنبثقة عن المنظمة في دعم التعاون العربي وخلق فرص لدعم الصناعة البترولية في الدول الأعضاء رغم ما يواجهها من تحديات بسبب أوضاع السوق الإقليمية والعالمية.

وبين اللوغاني أن هذا الاجتماع يأتي تنفيذا لقرارات مجلس وزراء المنظمة بخصوص تعزيز وتفعيل التعاون بين المنظمة والشركات المنبثقة عنها، منوها بالتواصل «الدائم والبناء» بين الأمانة العامة والشركات العربية عبر ضباط الاتصال بين الجانبين.

وأوضح أن الأمانة العامة ستدرج نتائج هذا الاجتماع وتوصياته ضمن التقرير الذي سيرفع إلى مجلس الوزراء في اجتماعه القادم في ديسمبر المقبل.

من جانبهم، استعرض ممثلو الشركات العربية المنبثقة عن المنظمة خلال الاجتماع أبرز أنشطة شركاتهم خلال عام 2024 والنصف الأول من 2025 والتي شملت الأعمال التجارية والفنية إلى جانب نتائجها المالية وأنشطة الموارد البشرية وبرامج التدريب.

بقفزة سنوية 25,3٪.. لتعكس الزخم الاقتصادي المتواصل بالبلاد بدعم رئيسي من زيادة إنتاج النفط ومرونة نمو القطاع غير النفطي

«كامكو إنفست»: 7 مليارات دولار المشاريع المسندة بالكويت في 9 أشهر

كشف تقارير صادرة عن شركة كامكو إنفست عن تسجيل العقود والمشاريع المسندة في الكويت خلال أول 9 أشهر من العام الحالي قفزة بنسبة 25,3٪ لتسجل مستوى 7 مليارات دولار، مقارنة بالترسيات البالغة 5,6 مليارات دولا خلال الفترة نفسها من عام 2024.

وأوضح التقرير أن السوق الكويتي شهد إسناد مشاريع بقيمة 4,3 مليارات دولار خلال الربع الثالث من العام الحالي، مسجلة زيادة قوية بنسبة 33,8٪، مقارنة بحجم الترسيات البالغ 3,2 مليارات دولار خلال الربع الثالث من العام الماضي.

وذكر التقرير أن هذا النمو يعكس الزخم الاقتصادي المتواصل في الكويت، بدعم رئيسي من زيادة إنتاج النفط ومرونة نمو القطاع غير النفطي، إذ حدد صندوق النقد الدولي مؤخرا نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة 2,4٪ والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2,7٪ للعام 2025.

ومن منظور قطاعي، سجل قطاع الطاقة ارتفاعا ملحوظا، إذ بلغ إجمالي قيمة المشاريع المسندة 4 مليارات دولار في الربع الثالث من العام 2025، مقابل 1,4 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2024، ما يجعله أحد القطاعات الثلاثة الوحيدة التي سجلت نموا خلال هذه الفترة.

كما ارتفعت قيمة المشاريع المسندة ضمن قطاع النفط بنسبة 26,8٪ على أساس سنوي لتصل إلى 213 مليون دولار، في حين شهد قطاع الإنشاءات تراجعا حادا بنسبة 94,9٪ على أساس سنوي، ليصل إلى 65 مليون دولار مقابل 1,3 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2024.

ووفقا لمجلة ميد، تم اسناد 11 عقدا في الكويت خلال الربع الثالث من العام 2025. وكان أكبر المشاريع البارزة مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، المرحلتين الثانية والثالثة التابع لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 4 مليارات دولار.

ويشمل المشروع بناء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة انتاجية 2700 ميغاواط إلى جانب محطة تحلية مياه بسعة 120 مليون غالون يوميا، ومن المتوقع استكماله بنهاية 2028، وجاء ثاني أكبر عقد تم اسناده من حيث القيمة لمشروع استخراج النفط بقيمة 84 مليون دولار لتطوير خمسة أنماط لتركيب الآبار والأعمال المرتبطة بها، ومن المتوقع الانتهاء منه بمنتصف 2028.

أما ثالث أكبر عقد تم اسناده، فكان لمشاريع المباني العامة في مدينة المطلاع السكنية (N1، N2 & N4) بقيمة 65 مليون دولار، ويغطي المباني العامة إضافة إلى منشأة تجارية، ومحلات بيع بالتجزئة، ومواقف سيارات.

وعلى صعيد إسناد المشاريع في دول الخليج، فقد انخفضت القيمة الإجمالية للعقود المسندة بعد أن سجلت 4 من الدول الأعضاء الستة انخفاضا على أساس سنوي في أنشطة اسناد المشاريع خلال الربع الثالث من العام 2025، مع استمرار الصراع الجيوسياسي في الشرق الأوسط وتأثيره على معنويات الاقبال على المخاطر.

وسجلت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في المنطقة انخفاضا بنسبة 27٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2025 لتصل إلى 54,8 مليار دولار، ما يعتبر ثاني أدنى مستوياتها على مدار العشر فترات ربع سنوية الأخيرة، مقابل 75 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2024.

ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى الانكماش الحاد لمعدلات اسناد المشاريع في السعودية، إلى جانب الأداء الضعيف بوتيرة مماثلة في الإمارات، وكلاهما شهد انخفاضا شديدا في قيمة المشاريع المسندة على أساس سنوي خلال هذه الفترة.

وبالمثل، فيما يتعلق بأداء الأشهر التسعة الأولى من العام، انخفض إجمالي قيمة العقود المسندة بالدول الخليجية بنسبة 30,5٪ على أساس سنوي ليصل إلى 154,4 مليار دولار، مقابل 222,2 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، مما يعكس إلى حد كبير الانخفاض الشديد لنشاط المشاريع في السعودية خلال هذه الفترة.